مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٥)

آليات تعزيز الأمن السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

م. د. ايمن احمد محمد الشمري
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

الملخص

يعد الأمن السياسي مشكلة يعاني منها المواطن العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، الذي يتعلق بالحقوق والحريات السياسية للأفراد التي ظلت منتهكة من الحكومات المتعاقبة على حكم العراق، وعكست بذلك الفشل في إدارة الشأن العام، وسوء الحكم الذي لم يضع حدوداً فاصلة بين المصالح الخاصة والعامة، واتسمت الحكومات المتعاقبة بضعف الأداء بسبب استشراء الفساد السياسي والإداري، مما كان له الأثر الواضح في فقدان الثقة بين المواطنين والنظام السياسي وتآكل شرعية النظام، مما دفع الحكومات المتعاقبة على استعمال العنف، ومصادرة الحريات، وانتهاك حقوق الإنسان، واصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي سمة ملازمة للنظام السياسي، دفع المواطن العراقي ثمن هذا الوضع بأشكال متعددة، ليتسلط على العراق حكام سعوا إلى بناء السلطة وخراب الدولة، ومما زاد من صعوبة الوضع السياسي، تشكيل النظام السياسي بعد العام ٢٠٠٣ وفق منهج المحاصصة المكوناتية، التي أدت إلى استلاب الدولة، وتعزيز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وظهور تهديدات حقيقية لحق الحياة والحقوق الاخرى، يسعى البحث لإيجاد آليات ممكنة التطبيق لتعزيز الأمن السياسي في العراق.

Summary:

Political security has been a problem suffered by Iraqi citizen since the founding of the Iraqi state in ١٩٢١, relating to political rights and freedoms of individuals which have been violated by successive governments which ruled Iraq, reflecting by that a failure in public management, and poor governance which did not limits between private and public interests. Successive governments were characterized with poor performance due to widespread political and administrative corruption, which has a clear impact on the loss of confidence between the citizens and the political system and the erosion of the legitimacy of the system, prompting the successive governments to use Violence, confiscation of liberties, and human rights violations, and the phenomenon of political instability has become an inherent feature of the political system, the Iraqi citizen paid the price of this situation in various forms, to dominate Iraq rulers who sought to build power and ruined state, which made the political situation more difficult, the formation of the political system after In ٢٠٠٣, according to the systematic component of quotas, which led to the seizure of the state, the strengthening of sub-identities at the expense of national identity, and the emergence of real threats to the right to life and other rights, the research seeks to find possible mechanisms to strengthening political security in Iraq.

المقدمة

يتعلق الأمن السياسي بشكل أساسي بحماية المواطن من القمع الذي تمارسه السلطة، وضمان انتفاعه بحقوقه الأساسية، بما يحقق الكرامة الإنسانية، ويضمن المشاركة في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. وهو مفهوم حيوي يمنح المواطنين فرص متساوية للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. ويرتبط بشكل مباشر بالنهج الديمقراطي المشاركاتي، وذلك بتوظيف الفواعل الناشطة في المجتمع جميعها، ويركز على ضرورة قيام الحكومة برسم سياسات عامة لمواجهة جميع أشكال الإضطهاد، كالقهر، والاستبعاد، والعنف والسيطرة التي تمارسها الدولة على الأفكار والمعلومات مما يضيق من مجال حرية اتخاذ القرارات.

ويرتكز مفهوم الأمن السياسي بدرجة كبيرة على مبادئ حقوق الإنسان، التي تؤكد حق الفرد في المشاركة بالحياة السياسية والانتخابات الحرة، وحقه في الحرية والتمكين لاتخاذ القرار الصائب في اختيار من يمثله في السلطة عن طريق الديمقراطية بعيداً عن القمع والاستبداد السياسي، كل هذا قد يعطينا معنى للأمن السياسي، وهو: الشعور بالاستقرار النفسي وانعدام الخوف في المجتمع السياسي القائم على احترام وضمان الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

إن الأمن الذي ينشده أيُّ مواطن، هو مسؤولية الدولة التي يجب عليها أن توفره بموجب عقد مع المجتمع والفرد، تقوم بموجبه بتوفير الأمن للجميع وتحميهم من العنف والإرهاب مقابل قبول المجتمع والمواطن بعنف الدولة المشروع بأشكاله البسيطة المتمثلة بفرض سلطة القانون، ومن ثم هي علاقة صحية بين السلطة الحاكمة والمجتمع، يتنازل فيها الأخير عن جزء من حرياته المطلقة مقابل توفير الأمن والنظام، وفي الديمقراطيات الغربية نلحظ وجود صرامة مفروضة بحزم ضد ممارسات الحكومة وأجهزتها الأمنية لتحد من تعسف سلطاتها تجاه مواطنيها، كي لا يتحول أمن المجتمع إلى أمن حزب أو نظام ما.

وازداد الاهتمام بُعيد انتهاء الحرب الباردة بقضايا الأمن والاستقرار الوطني بشكل عام وبالأمن السياسي بشكل خاص، نظراً لإزدياد التحديات الأمنية الداخلية كقضايا تعزيز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، ومتطلبات التنمية في ظل الأزمات الاقتصادية، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة السياسية للرأي العام في صنع القرار السياسي الوطني، وتلك التهديدات العابرة للحدود، كالارهاب والتطرف والتجسس والحروب الإلكترونية والعولمة وغيرها. وبما أن النظام السياسي يؤدي وظائف متعددة ومسؤول عن أمن ومصالح المواطن، والأخير جوهر إدارة موارد المجتمع، وانطلاقاً من فكرة المواطنة بالمعنى القانوني كونها قضية حقوق وواجبات، يعد المواطن ركيزة الأمن الاساسية، وهو الغاية والوسيلة في الوقت نفسه، وما لم يكن المواطن قادراً ومتمكنا من توظيف طاقاته وإمكانياته الفكرية والمادية في خدمة دولته، وما لم يتمتع بحقوقه وحرياته، لا يكون، فاعلاً وسيصبح قاصراً عن تأدية دوره في سياسات الأمن، مما يؤدي إلى توسيع دائرة المنافذ

القابلة للاختراق الداخلي والخارجي، وزيادة الأزمات الأمنية التي تضر بالأمن الإنساني بما فيها الأمن السياسي، الذي يعد أهم عنصر من عناصره، كونه يؤدي دوراً مركزياً في الوظيفة التكاملية للمؤسسات السياسية للنظام السياسي التي يكون لها دوراً رئيساً في مجالات الأمن كافة. فالأمن السياسي مجموعة من العمليات المرتبطة بالسلطة، الوظيفة، الصلاحيات والنفوذ التي تتفاعل في إطار بنائي معين، يتضمن انماط متداخلة تتعلق بحياة المواطن وبعمليات صنع القرار السياسي وإدارة الأنشطة السياسية داخل المجتمع، أي أنه يبني مرتكزاته على أمن المواطن بوصفه كائن حركي واع قابل للتغيير والتطور ومدرك لشرعية المطالبة بحقوقه وحرياته.

أهمية البحث:

تكمن في تسليط الضوء على ظواهر سياسية واجتماعية وسياسات حكومية ظهرت في العراق بعد العام ٢٠٠٣ بعيدة عن المبادئ الديمقراطية شكلت تهديدا للأمن السياسي للمواطن، ومن ثم تهديد الأمن الوطني كونها أغفلت أن المواطن هو الجوهر والمحور والوسيلة والهدف في السياسات الأمنية.

الفرضية: إن تحقيق الأمن السياسي مسؤولية تضامنية بين المجتمع والنظام السياسي، ومتى ما اختلت العلاقة بين الطرفين انتهكت منظومة الحقوق والحريات، وتقع على السلطة الحاكمة والنخب الاجتماعية والفكرية والثقافية مسؤولية ضمان أمن المواطن. والأخير يُعد الوحدة البنائية الأساس للحد من مصادر التهديد الداخلية والخارجية، لذلك فإن السعي إلى تحقيق أمنه السياسي وهو تمكين المواطن من حقوقه وحرياته الأساسية وضمان الإنتفاع بها، يجعل منه عنصراً فاعلاً وايجابياً في بناء الدولة والمجتمع.

الإشكالية: تكمن في إدراك صانع القرار في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على الأمن السياسي وضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته، وذلك بعدم تغليب الجانب المادي للقوة في التعامل مع المواطنين، لتحقيق الاستقرار والتخلص من الحروب والنزاعات واستتباب الأمن.

الهيكلية: تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة:

المبحث الأول: ماهية الأمن السياسي وتطوره.

المبحث الثاني: المهددات غير التقليدية للأمن السياسي في العراق.

المبحث الثالث: وسائل تعزيز وتحصين الأمن السياسي في العراق.

المبحث الأول
ماهية الأمن السياسي وتطوره.

أولاً: مدلول الأمن السياسي ومتطلباته.

أشار تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية لعام ١٩٩٤ إلى الأمن السياسي وعرفه على أنه: «الحماية من تهديد القمع السياسي والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة. أو هو: ضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بكل حرية وللجميع من دون تمييز أو إستثناء» (١). وعرف التقرير نفسه الأمن السياسي إجرائياً بأنه: وسيلة لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

والأمن السياسي عند بعض المفكرين هو: «التحرر من القسر والقهر السياسي»(٢).

إذن الأمن السياسي قائم على الديمقراطية، وهو «ضمان لحماية النظام السياسي للدولة الديمقراطية بما يضمن ديمقراطية الحياة السياسية، الانتخابات، والمعارضة السلمية»(٣).

ويعرف من ناحية ضمان الحقوق السياسية في مصطلح المواطنة على أنه: «ضمان حرية المشاركة الفاعلة وإبداء الرأي والأخذ به في جميع أعمال وأنشطة المنظومة السياسية، بما فيها من نقد وتقييم واختيار للسلطة الأعلى الحاكمة»(٤). وعليه فإن الأمن السياسي قد لا يتحقق إلا بإقرار دستور ديمقراطي يضمن ممارسة ديمقراطية حقيقية على المستوى النخبوي والقاعدي، تشمل الابعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والمدنية، «فضلاً عن المضمون السياسي الذي يقتضي وجود قوانين وانظمة انتخابية وضمانات اجراء انتخابات حرة نزيهة بشفافية وحيادية تشمل التعددية السياسية، من أجل تكوين مؤسسات تمثيلية محلية ووطنية، تنبثق منها المؤسسة التنفيذية لخدمة المواطنين، ليسود بذلك الأمن السياسي، الذي ينتج عنه تحقيق الأمن الوطني»(٥). إذن الأمن السياسي لايتوقف على الحماية الدستورية والتوظيف السليم لها وحسب، ولايتوقف على توفير الحماية للدولة ومؤسساتها السلطوية، ولا على الاعتراف القانوني أو قدرة الدولة وسيطرتها، «وانما هو قضية جوهرية تتضمن، قيم، مؤسسات، ثقافة ديمقراطية، قيادة واعية وفاعلة، كما أن دورية الانتخابات لاتعني اعتدال الحكومة ووصفها بالشرعية أو المسؤولة وحدها عن تحقيق الاستقرار، وانما انتشار القيم الديمقراطية هي الأساس في تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي، بما يضمن تحقيق الأمن السياسي»(٦).

(١) تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، (الإنسان والتنمية البشرية)، ١٩٩٤، ص٢٣.

(٢) احمد فتحي سرور، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٢٣.

(٣) ينظر: ميثم الجنابي، فلسفة الأمن العراقي، قضايا الأمن والمستقبل،
http://www.alfayhaa.tv/main/chowart.php?art=1&cat ID=2

(٤) Nike Fell , Is human security our main concern in the 21st century. ?, September 2006 ,3 , http://www . Ciaonet . Org/olj/jssm_3-4/jssm_3_4 b.pdf .

(٥) محمد حنفي، حفظ الأمن العام والإخلال بالأمن العام أية علاقة،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid =51268&r=0

(٦) silwan shaloun, Democracy as a component of security, 21 june,2005,https://www.jcpa.org/brief 24-004. Htm.

مما تقدم آنفاً لم يعد أن الأمن السياسي يرتكز على فكرة احتكار الدولة للحقوق ووسائل حماية مواطنيها، حفاظاً على السلامة والنظام العام، ولكن مطلع الألفية الثالثة غدت تحديات الأمن وحمايته أكثر تعقيدا، مما يتطلب تغيير نمط التفكير وجعل العلاقة بين الدولة والمواطن علاقة تكاملية تفاعلية، فالدولة ما زالت المسؤول الوحيد عن الأمن وكثيرا ما تفشل في الوفاء بالتزاماتها الأمنية حتى في الدول المتقدمة، وفي أغلب الأحيان في دول التحول نحو الديمقراطية أو الدول التي تعاني من نزاعات تصبح الدولة مصدر تهديد لمواطنيها، «وهذا ما يستدعي تحويل الاهتمام من أمن الدولة إلى أمن المواطن، بمعنى أن لا تكون الدولة هي المركز المنطقي الوحيد والرئيس للأمن العام والأمن السياسي، لأن مصالح المواطنيين أصبحت محور التركيز في الدول المعاصرة»(٧)، من هنا فإن الرؤية الدقيقة للأمن السياسي تعني توسيعه ليشمل الحقوق والحريات جميعها، «كونه تعبير عن حقوق متداخلة تؤلف قاعدة أساسية للموضوعية السياسية»(٨). ويؤدي الأمن السياسي وظائف حيوية تتعلق بتعزيز الحكم والتمكين عبر أهم القضايا المرتبطة به، «وهي انتهاج الإسلوب الديمقراطي بالمشاركة في صياغة التشريعات المتعلقة بالشأن العام للمواطنيين، واحترام سيادة القانون وتطبيق العدالة، فضلاً عن تطبيق مفهوم اللامركزية صنع القرار، بما تتضمنه من توعية صانع القرار باجراءات التنفيذ في عدة مستويات، وممارسة الرقابة الأفقية عليه»(٩).

«إن تحقيق الأمن السياسي والاستقرار في المجتمع السياسي، لا يتوقف على شكل الحكم فقط، وإنما على درجته، بمعنى التمييز بين الدول التي تتضمن سياساتها الاجماع والعقلانية، والشرعية، والفاعلية، والاستقرار، وبين تلك الدول التي تعاني القصور في تلك الجوانب، وحتى يتمكن الأمن السياسي دعم الحكم بشكل حقيقي، لابد من وجود تنظيم سياسي يضفي الشرعية على الحكم، والذي يُمَكِّن المواطنيين من أداء السياسات العامة بشكل سليم، إذ لا معنى لحقوق الإنسان بغياب التمكين الذي يستند إلى فكرة توعية المواطنيين، بحقوقهم وإدراك قدراتهم على تغيير أوضاعهم في المجالات جميعها»(١٠).

«إن التمكين الذي يحققه الأمن السياسي، يحول المواطن من مجرد كونه رقماً مجهولاً في المعادلة السياسية- الاجتماعية، إلى مواطن يتمتع بالحقوق، ومشارك فاعل في المجال السياسي على المستوى التشريعي، متمكنا من ابداء رأيه وحريته في التعبير ليكون سيد أفعاله وممارساته، وفاعل قانوني وتشريعي سواء تعلق الأمر بذاته الفردية أم الجماعية»(١١). كما أن تعزيز حقوق الإنسان يرتبط أصلًا بفكرة التمكين الذي يقوم على المشاركة في الحكم لجميع الفئات والطوائف، وحتى الفئات المستبعدة والمهمشة في السابق، «بمعنى قيامه على منظومة شاملة لا تقبل الإقصاء والتمييز، أو ما يعرف

(٧) ينظر: تقرير لجنة أمن الإنسان، تمكين الناس وحمايتهم، نيويورك، ٢٠٠٣، ص٢.
(٨) نقلاً عن: سلمى مشري، الحق في الأمن السياسي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات -سطيف-، الجزائر، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص٢٥.
(٩) ينظر: عبد الجواد بكر، السياسات التعليمية وصنع القرار، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص٨٢.
(١٠) ينظر: تقرير عام حول الجندر والمشاركة، معهد دراسات التنمية، نوفمبر ٢٠٠١، ص١٤.
(١١) ينظر: محمد سبيلا، الفلسفة الحديثة ومفهوم حقوق الإنسان،
http://wwwannoorgazine.com/mag/ar/164-163/assdaa/assdaa_02.asp.

بـ «الشمول في سياسات التمكين» التي تمهد للاندماج والمشاركة في حل مشكلات المجتمع»(١٢).

ثانياً: التحول من أمن الدولة إلى أمن المواطن

كان الاعتقاد السائد قبل الحرب العالمية الثانية وفق النظرية الواقعية أن الدولة هي الموضوع والغاية والفاعل الوحيد لمسألة الأمن، إذ سعت الانظمة الحاكمة إلى حصر فكرة الأمن في إطار رؤية ضيقة ترتكز على تأمين نفسها من دون تبني مسألة الأمن كمفهوم شامل، «واصبح المواطن يشعر بأن هذه السياسات الأمنية تعمل ضده وتشكل عبئ عليه»(١٣).

ومع بداية تشكيل ملامح النظام العالمي الجديد، والتغيرات التي رافقت نهاية الحرب الباردة ظهرت دراسات عديدة تستدعي ضرورة مراجعة المفهوم التقليدي للأمن، «وظهرت النظرية الليبرالية التي استندت في تحليل الأمن إلى المتغير الديمقراطي على عَدّ أن انتشار الديمقراطية على مستوى الدول من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم»(١٤).

«وهكذا اسهمت النظرية الليبرالية بإثراء الدراسات الأمنية بالعديد من الاتجاهات النقدية الحديثة بتركيزها على تحليل بعض الانشطة والمتغيرات على مستوى بنية الدولة ومجتمعها سواء كانت سياسية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، والتي من الممكن ان تشكل تهديداً عليها الى حد كبير»(١٥). «وظهر الاتجاه ما بعد البنيوي الذي يرى أن الأمن يجب أن لايقتصر على حماية الدولة وتعزيز رفاهها إنما يفترض الاهتمام أيضاً بحماية الفرد والجماعة وتعزيز رفاههم»(١٦).

ثم ظهرت مدرسة كوبنهاجن النقدية التي يتزعمها المفكر البريطاني «باري بوزان» ، «إذ عملت على تغيير المركز المنطقي للمفهوم من الدولة إلى الفرد، لأن الدولة وفق العقد الاجتماعي وسيلة لضمان أمن الأفراد، وليست غاية في حد ذاتها، والدولة أساساً نشأت لحماية الحقوق التي تثبت للفرد بمجرد الولادة»(١٧)، «وهي تعد الفرد «المواطن» موضوع مرجعي وأساسي في تحقيق الأمن لاسيما بعد تراجع دور الدولة في الوقت المعاصر»(١٨).

فإذا كان الأمن الوطني يعني: «قدرة الأمة واطارها المؤسسي– الدولة– في مواجهة

(١٢) ينظر: تقرير عام حول الجندر والمشاركة، معهد دراسات التنمية، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(١٣) ينظر: مراد لطالي، الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، ص ١٦٣–١٦٤.

(١٤) ينظر: احمد محمد ابو زيد، التنمية والأمن ارتباطات نظرية، في مجموعة مؤلفين: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الابعاد السياسية والاجتماعية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة،٢٠١٣، ص٢٣٠–٢٣١.

(١٥) Look at: John Ruggie, International regimes transaction and change embedded liberalism in the post war, vol 36, no 1982 ,2, p379.

(١٦) Bjorn Moller, The concept of security: The pros and cons of expansion and contraction, a paper submitted to the 18th conference, IPRA, Finland, 2000, on www.copri.dk/publications.htm.

(١٧) ينظر: عاطف غضبيان، مفهوم الأمن الإنساني وقضاياه، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد ٣، السودان، ٢٠٠٣، ص ١٠٥.

(١٨) ينظر: سلمى مشري، الحق في الأمن السياسي، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

المهددات المختلفة وبما يؤدي الى حفاظها على كيانها وهُويتها واقليمها ومواردها المادية والبشرية»[١٩]. فإن مفهوم الأمن الوطني لا يقتصر على وجود تهديد أو خطر عسكري فقط، كما كان سائدا وفق النظرة التقليدية قبل الحرب العالمية الثانية، «إنما وجود مهددات أخرى أشد خطراً على حياة الناس كونها تتفاعل مع بعضها لتكون مركباً معقداً من أزمات سياسية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية يصعب التعامل معها. ومدى استجابة المجتمع وارتباط المواطنيين بالسياسات والقرارات التي تتبناها النخب الحاكمة»[٢٠].

وهناك مجموعتين رئيستين من العوامل فرضت نفسها في الوقت الراهن جعلت خبراء الأمن يغيرون نظرتهم ويتحدثون عن مقترب جديد للأمن، «وهما اتساع مدى التهديدات الأمنية وظهور أنواع جديدة لم تكن موجودة من قبل، وتعدد الفواعل الأمنية»[٢١].

وبناءً على ما تقدم فان مفهوم الامن في جوهره استراتيجي يسعى الى تخطي عناصر الضعف ضمن الدولة، لذلك ينبع الامن الحقيقي للدولة من معرفة مصادر قوتها ومن ثم محاولة تنمية هذه المصادر والقدرات تنمية حقيقية لتكون قادرة على احتواء مصادر التهديد سواءً كانت خارجية ام داخلية، لذلك فإن القراءة الدقيقة للأمن الوطني توحي بأن الأمن السياسي حق للمواطن وليس الدولة فقط، أي حقه في السلامة الجسدية والشخصية والعيش الكريم والمستدام، وتمتعه بجميع حقوقه وحرياته الأساسية، فهو يحافظ على الأمن والاستقرار فضلاً عن تقوية العلاقات وبناء الثقة بين النظام السياسي والمواطنين، للوصول إلى حياة تسودها الحرية، العدالة، النزاهة، الشفافية، والشرعية.

«إن حماية الفرد في الدول المعاصرة من الظلم والقهر والإعتداء، تكفله قوة المجتمع داخل الدولة، ويزداد أمنه بقدر ترابط فئات وشرائح مجتمعه غير أن «قوة المجتمع» في الدولة الديمقراطية، إنما تمثلها سلطة تحكم باسم الشعب لتحقيق أمنهِ ورفاههِ، وقانون يقرّ الحقوق ويقضي بالعدل، وقوة تؤمِّن تطبيق القانون وتنفذ عقوباته، فإذا ما تجاوزت السلطة هذه الغايات، وحاد القانون عن هذا المنهج، لم يعودا ممثلين لقوة المجتمع، وبذلك يصبح الإخلال بحقوق الأفراد السياسية أو العامة، مخلاً بأمنهم كما لو كان إخلالاً بحقوقهم الخاصة، لأن الحقوق الإنسانية وحدة متكاملة في سبيل تحقيق أمن الناس داخل أوطانهم، أن عملية حماية حقوق الأفراد السياسية من واجب الأجهزة الإدارية التي تحمي الحقوق العامة، وهي تمنع كل تسلّط أو نفوذ أو خداع أو تضليل ليدرك المواطن أنه يمارس حقوقه بحريّة»[٢٢]، ويمكن القول إن الفرد لا يستطيع أن يمارس حق المواطنة إلا بتوفير حد أدنى من الأمن السياسي الذي يُمَكَّن الأفراد والجماعات من التعبير عن الرأي ومن التنظيم باشكاله المتنوعة النقابي والسياسي والمجتمعي، «وأن أي عرقلة لحق المواطن في التفكير والتعبير والتنظيم تعد تهديداً لأمنه

(١٩) حامد ربيع، حول عملية التأهيل الفكري لمنهجية تقنين المبادئ، معهد البحوث والدراسات التاريخية، بغداد، ١٩٨٤، ص٢٢.

(٢٠) حامد ربيع، نظرية الامن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة ، ١٩٨٤، ص٣٧.

(٢١) ينظر: مراد لطالي، الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨.

(٢٢) ينظر: الطيب البكوش، الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان،. http:// www. Iadn. Aihr. Ory.

السياسي كونه انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية»[٢٣].

وبناءً على ما تقدم يرتكز مفهوم الأمن السياسي (أمن المواطن)، بدرجة كبيرة على مبادئ حقوق الإنسان، التي تؤكد حقه بالمشاركة في الحياة السياسية والانتخابات الحرة النزيهة، «وحرية التعبير والتمكين لاتخاذ القرارات السياسية الايجابية في اختيار من يمثله في السلطة عن طريق الديمقراطية بعيداً عن القمع والاستبداد السياسي»[٢٤].

(٢٣) ينظر: مثال عبد الله غني العزاوي، السياسة الاجتماعية والأمن الإنساني في العراق دراسة اجتماعية تحليلية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٠، ص ص١٧٣-١٧٤.

(٢٤) ينظر: هيثم المناع، الإمعان في حقوق الإنسان، ج٢، مطبعة الأهالي، بيروت ، ٢٠٠٠، ص١٧٧.

المبحث الثاني
المهددات غير التقليدية للأمن السياسي في العراق.

إن فشل الدولة في التصدي للمشكلات على المستوى الداخلي يسهم في إعاقة الوصول للأمن السياسي، وتتطور تلك المشكلات لتشكل مهددات تؤثر على حقوق وحريات المواطنين، وعلى الاستقرار المجتمعي والسياسي، مما جعل العديد من الحكومات تركز اهتمامها على تلك المشكلات بحسب اولوياتها وخطورتها في المجتمع، والتي تؤدي إلى ارتفاع مؤشرات المخاطر الأمنية، وزيادة أشكال الحرمان وعدم الشعور بالأمن وسيطرة الخوف في الواقع ومن المستقبل. والعراق بعد العام ٢٠٠٣ عانى من العديد من المشكلات والأزمات الداخلية والخارجية، شكلت تهديدات مباشرة على أمن وسلامة المواطنيين، ويمكن تحديد أهم تلك المهددات بالآتي:

أولاً: السلطة كمهدد رئيس للأمن السياسي.

«إن سياسات تحقيق الأمن تجعل الكثير من الحكام ينتهكون الحقوق والحريات، وإعطائها الأولوية على حساب حقوق المواطنيين»(٢٥). مما يؤدي إلى انتشار السلوكيات السياسية التسلطية، وإضعاف التصورات الفردية وبث الخوف والرعب في نفوس المواطنيين، «وهذا بدوره يؤدي إلى خلق تحديات اضافية من شأنها أن تزيد الفجوة بين المواطن ونظام الحكم وانعدام الثقة السياسية»(٢٦). «إذ تلجأ الحكومات لممارسة سلطات غير محدودة بحجة حماية أمنها الداخلي، والتضحية بأهداف وطنية مهمة، وفي سبيل حفظ أمنها الوطني تسعى إلى حماية النظام القائم والبنية السياسية ضد التغيير والحركات الاحتجاجية والنشاطات الثورية وتغدو مسألة حماية الأفراد مسألة ثانوية، أي أن تحقيق أمن الدولة وضمان بقائها واستمرارها من اولويات سياستها. متجاهلة أن المشكلات والتهديدات الداخلية التي تعاني منها الدولة أغلبها ناتجة عن ضعف القاعدة القانونية، وانتشار العوائق البنائية، وسوء التنظيم على مستوى مؤسساتها، وقمع الحقوق والحريات، وتهميش الفئات الضعيفة، وانتشار الفساد السياسي»(٢٧).

لذلك نرى في كثير من بلدان العالم النامي ومنها العراق أن المؤسسات التي تدعي احترام حقوق الإنسان تعمل على تقويضها، عبر غياب التكامل الوظيفي بين مؤسسات الدولة وعدم اتفاقها حول هدف محدد لمنح الأولوية لحماية وضمان حقوق الإنسان، وهذا ما يؤدي إلى تصاعد مستويات العنف وتزايد احتمالات نشوء صراع داخلي واندلاع الحروب الأهلية. وعندما تقف الدولة عاجزة عن تمثيل مصالح كل

(٢٥) ينظر: علي حافظة وآخرون، النظام العربي والعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،عمان، ٢٠٠٤، ص ٣٤-٣٦.

(٢٦) Look at: Richard & Deepayan Bassu Ray, Human development report office, The human security framework and national human, united nation development programme, 2006, p,20. See: http://hdr.undp.org/en/media/human_security_gn.pdf

(٢٧) Sandra Calvani, Threats to human: terrorism organized crime and drugs in Asia, Bankok, United Nation, representative for drug control and crime perventions,9 Marcg, 2001, p.2. See: http://www.Sandroculvin.com/speech/theats.pdf.

فئاتها الاجتماعية سيكون عليها ان تواجه الجماعات المستبعدة التي ترى في ذلك تهديدا لهويتها، لاسيما اذا ما عدت مطالب تلك الجماعات سببا لانعدام الأمن الوطني، ومن ثم تظهر التهديدات بسلامة الافراد المادية، لاسيما عندما تكون هناك نزعة انفصالية لدى تلك الجماعات وفق تبريرات صانع القرار السياسي، وهذا ما عانى من العراق منذ السنوات الاولى لتأسيس الدولة العراقية واستمرت تلك السياسات القمعية لغاية العام ٢٠٠٣، وتجددت بعد ذلك لكن باسلوب آخر عن طريق قمع التظاهرات المطالبة بالحقوق والحريات باستخدام العنف المفرط.

«إن الحكومات تتأسس بالأصل لتأمين الحقوق والحريات الأساسية للمحكومين وفق العقد الاجتماعي السياسي بين الطرفين، وعندما تصبح أي حكومة عقبة في طريق تحقيق تلك الأهداف، فإن ذلك يعني انتشار السلوكيات التسلطية التي تركت انطباعاً راسخاً لدى أفراد المجتمع بعدم جدوى النصوص الدستورية على الحقوق والحريات التي تنتهك نتيجة تعسف السلطة لاسيما التي تدعي السير بالنهج الديمقراطي وتطرح خطاب حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والديمقراطية، بوصفها من أهم الوعود التي تخلقها الحرية، إلا أن الوعود كلها سقطت لاسيما في مجال حماية الحقوق المدنية والسياسية التي افقدت الأفراد أمنهم السياسي»(٢٨).

«كما أن الحكومة التي تغض النظر عن كل ما يتعارض مع طبيعة نظامها السياسي داخل المجتمع مثل: حالات الغبن الاجتماعي، والتمييز والتفرقة بين المواطنين، وعجز المواطن عن التوصل لحقوقه، وضياع مصالحه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تعرض الأمن السياسي للمواطن لمخاطر العنف السياسي والصراعات العرقية والطائفية في المجتمع، نتيجة قمع وتقييد الحقوق والحريات، وتهميش الفئات الضعيفة، واضعاف مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وغيرها الكثير من قضايا الاستغلال السلطوي للمواطن، مما يؤدي إلى اهتزاز معايير الأمن السياسي للمواطن بالدرجة الأولى ومن ثم الأمن الوطني للدولة»(٢٩).

«وتشكل عناصر الإقصاء الاجتماعي والمدني والاغتراب السياسي، عامل تهديد خطير يوفر أرضية لانتشار العنف والسلوك القمعي، الذي يهدد نوعية الديمقراطية، فالحكومات التي تدعي أنها ديمقراطية، قد تمارس أنواعاً من الانتهاكات لحقوق الإنسان، لاسيما المدنية والسياسية، عندما تقمع عناصر المعارضة السياسية والاطراف التي يمكن ان تصبح مصدر تهديد للنظام العام والأمن الشخصي، بهدف الانتقام من السلطة الحاكمة»(٣٠).

«إن عدم انتفاع الفرد من الحد الأدنى لحاجاته، يُعد أعظم خطر يهدد بناء الأمن السياسي، ويصبح لجوء الأفراد إلى سلوك الاتجاه العدائي لمصدر الإعتداء والحرمان

(٢٨) ينظر: محمد سعد أبو عامود و حمد محمد جاب الله عمارة، العلوم السياسية في إطار الكونية البشرية، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٥٤.

(٢٩) ينظر: عصمت عدلي، علم الاجتماع الأمني: الأمن والمجتمع، بلا مطبعة، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص١٥٣.

(٣٠) David Beetham, The importance of human right to Democracy governance and development, http://www.unhchr.ch/democracy/D-Beetham.pdf.

المتمثل بالسلطة الحاكمة، التي تعمل على تعميق التناقض داخل المجتمع وزيادة احتمالات تفجر الصراعات فيه»[٣١].

ثانياً: اتساع حجم ونفوذ المؤسسات الأمنية.

«إن تزايد الاهتمام والتركيز على الأجهزة الأمنية واعطائها الأولوية كوسيلة لتحقيق الاستقرار وبقاء الدولة، يقود بشكل حثيث إلى تحول تلك الأجهزة من مجرد أداة تنفيذية أو قمعية للسلطة الحاكمة إلى كيان تسلطي يفرض هيمنته على مجمل النظام بكل مؤسساته ورموزه، إلى الدرجة التي يصبح فيها أمن المواطن رهين أجهزة الأمن»[٣٢]، والأخيرة لا تمت بصلة للأمن السياسي، لأن غايتها الحفاظ على كيان الدولة وأسرار وخفايا السلطة، ويمتد طغيانها بقصد السيطرة على الاوضاع وبحجة حفظ النظام العام، مما يقود إلى اشاعة الاضطراب المجتمعي، ومن ثم تتحول مهمتها من الحفاظ على أمن المواطن إلى الحفاظ على أمن السلطة. «إن أهم التهديدات التي تواجه الدولة المعاصرة هو النفوذ الواسع للأجهزة الأمنية، وكثيرا ما تمارس الحكومات المنتخبة السيطرة تحت شعار السلم المدني والأمن الوطني، وتعمل على تقويض الحريات والأمن الشخصي باستخدام اجهزة الأمن، والهبوط بمستوى الأمن الوطني إلى النظرة التقليدية التي تقلل من مصداقية ما تقوم به الأجهزة الأمنية، إذ أنها تتعامل بمنطق القوة وليس القدرة، لأن الأولى من عناصر الأخيرة التي هي عبارة عن نسيج متشابك تتداخل فيه قوى الدولة لحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية في الوقت نفسه، فالقدرة تشتمل على الكفاءة السياسية والكفاءة الاجتماعية والاقتصادية في إدارة الازمات والصراعات فضلاً عن العوامل المعنوية، في حين ترتكز القوة على الجانب العسكري فقط، والذي يعد قاصراً في تحقيق التوازن بتوفير القانون والنظام وتحقيق رغبة الافراد الأساسية في تحقيق الأمن السياسي»[٣٣].

ثالثاً: الفساد السياسي.

«إن الفساد السياسي هو الانحراف في استعمال السلطة الممنوحة للسياسيين بموجب الدستور والقانون بشكل فردي أو جماعي بما يخدم المصالح الذاتية لأصحاب القرار وتغييب الدور المؤسساتي للبنية السياسية للدولة وذلك لزيادة السلطة أو الثروة أو كليهما معاً»[٣٤].

ويعد العراق من أكثر بلدان العالم فساداً وهدراً للمال العام وفق تقارير منظمة الشفافية الدولية، «ويتخذ الفساد السياسي أشكالاً عديدة بدءاً من تزوير الانتخابات

(٣١) عصمت عدلي، علم الاجتماع الأمني: الأمن والمجتمع، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(٣٢) ينظر: جمال سلامة، النظام السياسي والبناء الاجتماعي، النموذج الواقعي لتحليل النظم السياسية، بلا مطبعة، بلا مكان، ٢٠٠٦، ص ص١٣٩-١٤٠.

(٣٣) ينظر: محمد سعد أبو عامود و حمد محمد جاب الله عمارة، العلوم السياسية في إطار الكونية البشرية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

(٣٤) ايمن احمد محمد، الفساد السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٢، ص١٥.

والاخلال بالتمثيل إلى الإثراء واستخدام الأموال غير المشروعة، وبيع الوظائف الحكومية، واساءة استعمال موارد الدولة وغيرها من السلوكيات المنحرفة غير القانونية»[٣٥]. مثل الهبات الممنوحة من الأحزاب التي تشكل خطر على الديمقراطية، «إذ تتكمن هذه الاحزاب السياسية من خلالها مراكمة موارد هائلة ومستقلة، نتيجة تأمين المشاركة الإدارية لأعضائها وضمان نجاح عدد منهم في الانتخابات بصورة غير شرعية متجاهلة بشكل مطلق مبدأ اختيار الناخبين ورفض الاستجابة من قبل المحكومين، ناهيك عن الافتقار إلى قواعد الشفافية التي تساعد على زيادة وادامة الفساد مما يؤدي إلى انتشار الجرائم، لاسيما الاتجار بالاسلحة والبشر والرشاوى التي تقلل وتضعف الانتاجية، فضلاً عن استحكام البيروقراطية وسوء الإدارة وانتهاك حقوق وحريات الإنسان الأساسية لاسيما الحقوق المتعلقة بالأمن السياسي»[٣٦]. إذ يؤثر الفساد على حياة الكثير من مواطني الدولة، لاسيما استغلال سوء احوالهم المعيشية وتدهور اوضاعهم الاجتماعية وتدني مستوى الخدمات، مما يقود إلى دفع الرشاوى في سبيل الحصول على فرص العمل والمشاركة في الحياة العامة، «كما أن الأحزاب السياسية ومن أجل وصول قياداتها تعمل على تقييد مجالات المشاركة السياسية والوصول للعدالة عن طريق تقويض العملية الانتخابية ونشر الخوف في أوساط الصحافة واستغلال القضاء»[٣٧].

إن الصلة بين عدم احترام حقوق الإنسان والفساد ناتجة عن ضعف أو سوء الإدارة بسبب نقص المساءلة والشفافية، «فيكون للفساد أثر كبير على تقويض قدرة الحكومة والمواطنين ومعظم الحقوق الأخرى المرتبطة بالأمن، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ومن ثم تقضي على قوة وسلامة النظام السياسي باكمله، الذي لا تقوم له قائمة من دون احترام حقوق الإنسان التي تشكل قوة لتوفير الأمن السياسي والاستقرار والسلوك الايجابي العقلاني»[٣٨].

ومما ذُكر سلفاً نرى أن الفساد السياسي في العراق بوصفه سلوكاً منحرفاً ومظهراً من مظاهر الإخلال الكامن لبناء المجتمع وما يؤديه من تفكك للأواصر والنسيج الداخلي، قائم بالأساس على استغلال الأوضاع الحرجة للمواطنين العاطلين عن العمل، فيحولهم إلى كتلة بشرية من الأفراد تنعدم لديهم فرص جيدة للحياة، معتمدة على الهبات الممنوحة لهم من الطبقة السياسية في السلطة، مما يوسع من شبكة المحسوبية، وأن فكرة اللامساواة بين المواطنين في الفرص التي خلقها الفساد السياسي تؤدي إلى غلق باب المنافسة، لتمركز الامتيازات في يد فئة غير مؤهلة لبناء الدولة فتنشأ الخلافات وتتولد الصراعات والجرائم، فيختل النظام الاجتماعي والسياسي، وتصبح الدولة مصدر لإنعدام الأمن السياسي.

(٣٥) Global corruption report, Transparency international, London, first published bay pluto press 345 archway road, p.11.
http://www.transparency.Org/content/download/26723/4438/file/excecutive-summary.pdf.

(٣٦) ينظر: ألان تورين، ما هي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ط٢، دار الساقي، لبنان، ٢٠٠٢، ص ٨١-٨٣.

(٣٧) Global corruption report,2004,op.cit,p.11.

(٣٨) Look at: Political corruption, http://www.Onlinewomeninpolitics.org/resources/-0204ti-corrupit.pdf.

رابعاً: مشكلة الولاء والهويات الفرعية.

«يرى ابن خلدون أن استقرار الدولة يؤدي إلى الاستغناء عن العصبية، ويرى أيضاً، أن الاوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلَّ أن تستحكم فيها دولة»[٣٩]. يُفهم من الأطروحة الخلدونية «أن ذوبان الهُوية الوطنية وتلاشيها وتصدعها يعبر عن خطر كبير يعرض الأمن السياسي واستقرار الدولة للضياع والإنهيار»[٤٠]. «وفي الدول التي تعاني من مظاهر التفكك الداخلي تتصاعد أعمال العنف وتزداد النزاعات القبلية والعرقية والطائفية وكل ذلك يعيق مسار الدولة في تحقيق أمنها السياسي»[٤١]. وكلما زادت الهوة الثقافية (اللاانتماء) بين فئات المجتمع حول ضرورة التغيير الثقافي باتجاه ثقافة وطنية جامعة، قَلّ التفاعل بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى ضعف التماسك بينهم، «بسبب اختلافهم حول القيم، ومن بينها قيم الانتماء، وهذا ما قد يتسبب بحدوث خلل في النسق القيمي، فيضعف تأثير هذا النسق في توجيه سلوك المواطنين كون الانتماء يعد العامل الاقوى في إثراء الثقافة والهوية الوطنية والحفاظ على الأمن والاستقرار، فهو نوع من الادراك الداخلي لذات الفرد يدفعه باتجاه الولاء للجماعة والمجتمع والدولة»[٤٢].

إن انغلاق المواطن وتصلبه من جهة وانغلاق الجماعات من جهة اخرى، ينعكس سلباً على أمن المواطن السياسي، من خلال اندلاع الحروب الأهلية، والصدامات، والنزاعات القبلية، والدينية، «وهذا يعود لغياب التفاعل بين ما هو داخلي (الأنا) وبين ما هو خارجي (الآخر)، والرفض المستمر لمقولات التعدد واحترام حق الاختلاف، والنزوع السائد في الابعاد السياسية والثقافية، من إقصاء للآخر ومقاومته وتهميشه وقمعه والغائه»[٤٣].

وفي العراق غزت العصبيات الواقع السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ بشكل لافت للنظر، «وفرضت بنيتها على نسيجه وصيرورته، وتحكمت بحركته وديناميات وعلاقاته وتفاعلاته، وبذلك استوعبت المؤسسات من العصبيات التقليدية المهيمنة على السلطة الرسمية وال÷لية كي توظف في خدمة تعزيز قوة هذه العصبيات»[٤٤]. «إلا أن هذا النوع من أنظمة الحكم القائمة على الطاعة والتبعية لا يمكن لها أن تضمن توازن العصبية واستمرارها، فهذه العلاقة الخاصة الاختزالية تتسم أساساً بالصراع وعدم الاستقرار، ومن ثم فإن المواطن أبعد ما يكون عن المواطنة وحقوقها وواجباتها، وتكون النتيجة فقدان مؤسسات الدولة لوظائفها العامة (الإدارية، الخدماتية، أو الانتاجية)، فتشيع الفوضى وعدم الأمن المجتمعي نتيجة لفقدان مؤسسات الدولة وسائل الضبط القائمة على العدل

(٣٩) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون: كتاب الشعب، دار الشعب، القاهرة ، بلا سنة، ص١٤٧.

(٤٠) ينظر: هايل عبد المولى طشطوش، حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٧، ص ص١٥٨-١٥٩.

(٤١) ينظر: احمد مجدي حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص ١١.

(٤٢) ينظر: سعيد اسماعيل علي و لطيفة إبراهيم خضر، دور التعليم في تعزيز الانتماء، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص٦٣-٦٤.

(٤٣) ينظر: دواعي الحرب، الرابط الإلكتروني: http://gsa.africa-web.org/first/guerre.pdf.

(٤٤) ينظر: عدنان ياسين، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص١٠١-١٠٣.

والمساواة واحترام القانون»[٤٥].

وبسبب ظروف الاحتلال، والتدخل الخارجي، وضعف البنية السياسية، وهشاشة البنى الاقتصادية، والشلل المؤسسي في مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، نتجت معوقات جديدة أضعفت قدرة الإرادة العراقية في التأثير على صعيد المحيط الداخلي والخارجي، وأثارت وبدرجات متفاوتة الهويات الفرعية، «وبذلك أوجدت عجزاً بنيوياً في تركيبة المجتمع العراقي، وتوالداً متواصلاً للمشكلات وافتقاراً للإرادة الاجتماعية في التعامل مع التحديات، إن مصادرة قدرة السلطة على تأمين وحدة الهُوية، أتاح للثقافات الفرعية توفير ميكانزمات ضبط لا تنسجم مع ميكانزمات الضبط الوطنية بالمعنى السياسي الواسع، وقد نجم عن ذلك كله سلوكيات سلبية، واضطربت هرمية السلطة، وانتشرت مظاهر الاعتداء على الملكية العامة، وانتشر الفساد بمفهومه الواسع، وغيرها من المظاهر والتحديات التي تهدد الأمن السياسي»[٤٦]، «وانعكس ذلك على تكوين الأحزاب السياسية التي أثارت خلافات أكثر عمقاً تعكس انقسام الرؤى، بين كيانات سياسية تستمد وجودها وديمومتها من الولاءات الأولية، وربما استطاعت احتكار تمثيلها، ومن ثم تبرز مطالب يراد لها أن تعكس المطالب الإثنية والمذهبية، بل وحتى التاريخية والشخصية، ومن هنا كان صعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية في عراق ما بعد العام ٢٠٠٣»[٤٧].

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٤٦) ينظر: عدنان ياسين، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٥-٥٦.

(٤٧) ينظر: يحيى الكبيسي، العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص٢-٤.

المبحث الثالث
وسائل تعزيز وتحصين الأمن السياسي في العراق

هناك العديد من الأدوات والوسائل التي يمكن أن تلجأ اليها الحكومات الديمقراطية لتعزيز أمن المواطن السياسي ومنها الآتي:

أولاً: الحماية الدستورية والقانونية للحقوق والحريات.

إن التطورات الحديثة للقانون تستدعي تحسين طرق العمل به، من أجل مواجهة التحديات التي تمس حقوق الإنسان، «إذ يُعد القانون هندسة المجتمع لتحقيق أهداف النظام السياسي وتفادي المخاطر والأضرار وعوامل اللاستقرار في المجتمع، لاسيما في ظل وجود التهديدات التي تجعل من المواطن بحاجة إلى الحماية القانونية، وهذا ما يجعل من الالتزام بالقانون من ناحية والعمل المدني الذي تقوم به المنظمات المدنية من ناحية أخرى، يسهم في تحقيق المواطنة الفاعلة وخلق مستقبل آمن»(٤٨).

إن الحماية القانونية الفعلية للحقوق والحريات الأساسية، «تكمن في القانون الداخلي للدول (الدساتير)، وتتمثل أهم ضمانات حماية الأمن السياسي في الاعتراف والنص على محتوياته كحق دستوري»(٤٩). كما تشمل حماية الأمن السياسي، «ضمان المساواة أمام القانون وخضوع الموظفين الإداريين للرقابة والمسائلة، وضرورة توافر ترتيبات قضائية واضحة، فيما يخص حماية حقوق الأفراد والجماعات، والتمتع جميع الفرص القانونية لحقوقهم، في ظل نظام قائم على الشفافية وحسن الإدارة، بتطبيق اللامركزية ومنح المواطنين فرص التعبير عن آرائهم والسماح للتنظيمات الاجتماعية بممارسة انشطتها الطوعية، وهي كلها ضمانات تتكامل فيما بينها محققة الجودة في الحكم»(٥٠).

«إن أهم ما يميز الدولة الحديثة عن الكيانات السياسية الأخرى يتمثل في وجود سلطة سياسية تخضع للقانون، ما يعني أن القانون يضع قواعد وأسس تشكيل السلطة السياسية ومؤسساتها، ويحدد وظائفها واختصاصاتها، ويبين كيفية قيامها بهذه الوظائف وممارستها لتلك الاختصاصات، ويوضح القواعد التي تنظم علاقات المؤسسات البينية من جانب وعلاقة هذه المؤسسات والمواطنين من جانب آخر، وتجدر الإشارة إلى أن وضع الأطر القانونية المتعلقة بالأجهزة الأمنية يتم من خلال السلطة التشريعية، وهذه الأجهزة مسؤولة أمام البرلمان بحكم ما يتمتع به من صلاحيات رقابية على أداء السلطة التنفيذية، لاسيما أجهزتها الأمنية، ومن ثم على الأجهزة الأمنية الإلتزام في أداء أعمالها بالقواعد المنظمة لعملها وفق القانون كانت أقرب إلى نقطة التوازن لتحقيق متطلبات الأمن السياسي»(٥١).

(٤٨) ينظر: سلمى مشري، الحق في الأمن السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.
(٤٩) ينظر: ابو الخير احمد عطية عمر، الضمانات القانونية الدولية والوطنية لحماية حقوق الانسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٠٤.
(٥٠) ينظر: إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٣٨-٣٩.
(٥١) ينظر: محمد سعد أبو عامود، أبعاد العلاقة بين الأمن والديمقراطية، مركز الروابط للبحوث والدراسات=

ثانياً: إستقلالية وفاعلية القضاء في الرقابة.

تعد الرقابة على دستورية القوانين من المهمات التي يضطلع بها القضاء، وهي الضمانة الحقيقية للأفراد ومعيار لخضوع الدولة للقانون، وذلك بما تقدمه النظم القانونية المعاصرة من حلول مختلفة في شأن تنظيم الرقابة القضائية على عمل السلطات العامة، «إذ أن مخاصمة السلطات العامة أمام قاضٍ متخصص يملك القدرة على أن يناقش تصرفاتها، ومدى مشروعية هذه التصرفات، يُعد من أهم عوامل إرساء مبدأ المشروعية وفرض احترامه على الجميع، فالرقابة القضائية بهذا المعنى تكون أعلى من الرقابة البرلمانية والإدارية في خضوع الدولة للقانون بما تمنحه للأفراد من حق اللجوء إلى جهةٍ مستقلة تتمتع بضمانات حصينة من أجل إلغاء أو تعديل أو التعويض عن الاجراءات التي تتخذها السلطات العامة عند مخالفة القواعد القانونية المقررة، وتعسفها في استخدام السلطة»(٥٢).

ثالثاً: حيادية نظام الحكم.

يجب على الحكومة اتخاذ مواقف حيادية حتى تكون راعية للتعددية، «عن طريق الحلول الإدارية غير الاستئصالية عبر خطوات معينة منها: إشراك أفراد المجتمع في ممارسة السلطة السياسية والإدارية باعتماد مبدأ الكفاءة ومعيار النزاهة في الأداء، من دون إقصاء أو تهميش لفئة معينة، لأن هدف النظام السياسي هو الحصول على رضا المحكومين، ولا يتحقق الرضا والقبول إلا باحتواء الجميع عن طريق توفير السلع والخدمات، وهذا واجب أي حكومة مهما كان شكلها، فالهدف هو إدخال فئات المجتمع وليس إخراجها من السلطة، لأن الخطر يكمن في الإقصاء والتهميش الذي يدخل كعامل من عوامل مهددات الأمن الإنساني لاسيما في بعده السياسي»(٥٣).

رابعاً: العدالة في توزيع الثروة الوطنية.

«اقترنت ازمة التوزيع في العراق بنمو السخط والرفض بين ابناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة الذين تطلعوا إلى مجتمع عصري، وإلى المشاركة في السلطة والثروة، وقد شهد العراق العديد من التظاهرات، والاضرابات العمالية، والانتفاضات الشعبية، في حقب متواترة، تعبيراً عن رفضهم وسخطهم للسياسات التوزيعية للحكومات المتعاقبة على السلطة، واستمرت تلك الأزمة حتى بعد العام ٢٠٠٣ ، تمخضت عن أحداث وتطورات متعددة، أدت إلى زعزعة الاستقرار السياسي، وتعثر العملية السياسية»(٥٤).

إن أزمة التوزيع في النظام السياسي، تدور حول الاختلال الحاصل في توزيع نسب

=الإستراتيجية،http://rawabetcenter.com/archives/١٣٢٩٩ ٥ في /١٠/٢٠١٥.

(٥٢) نقلًا عن: حافظ علوان حمادي الدليمي، حقوق الإنسان، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص١٨٣-١٨٤.

(٥٣) عبد المجيد الشرفي، المسلمون في عالم عدائي، في: رضوان السيد وآخرون، التسامح وجذور اللاتسامح، وزارة الثقافة – مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ٢٠٠٥، ص٨٦.

(٥٤) ينظر: سالم سليمان و إسراء علاء الدين نوري، النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ – الأزمات السياسية والاجتماعية- ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع (ل سكول) العلوم السياسية، جامعة السليمانية، للمدة ١٠-١١ نيسان ٢٠١٣، ص ص٢٠-٢١.

الموارد والثروات والخدمات على وحدات المجتمع وأفراده، وظهرت حين إستأثر عدد قليل من الأفراد بثروات المجتمع وخيراته، وحُرِمت الغالبية العظمى منها، «وهذا يعني أن النخبة السياسية والاقتصادية تؤلف جُزءاً رئيساً من هذه الأزمة، إذ يستأثر عدد قليل ومحدود من الأشخاص بالسلطة والقوة والنفوذ»(٥٥). لذلك على الحكومة أن تلجأ إلى اتباع سياسات تعمل على توزيع الثروة الوطنية وتحقيق العدالة، لأن هذه الأزمة تؤدي إلى اختلال النظام الديمقراطي القائم على قيم العدالة والمساواة، وتؤدي ايضاً إلى انتهاك الحقوق والحريات مما يشكل تهديدا للأمن السياسي.

خامساً: تعزيز مبادئ الديمقراطية لدعم شرعية النظام السياسي.

«تعد الديمقراطية كفلسفة للحكم ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى والاساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى التداول السلمي للسلطة، وتقوم على احترام الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي، مع وجود مؤسسات سياسية تشريعية وتنفيذية وقضائية رسمية فاعلة، وأحزاب سياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والايديولوجية»(٥٦)، إن العلاقة بين الديمقراطية والأمن السياسي تتناسب طردياً، فتعزيز الديمقراطية يعني تطبيق واحترام القانون وكفالة حقوق الإنسان وتوسيع الحريات، وسيادة ثقافة التسامح واحترام الرأي الآخر، وغيرها من المبادئ، وعلى المستوى الاقتصادي والتنموي تزداد حركة البناء والاعمار، ومن ثم يتعزز الأمن والاستقرار، وتنخفض احتمالات ظهور مهددات الأمن، ولا تسامح في بلد لا يطبق الديمقراطية ولا يحترم حقوق الإنسان، ولا تنمية بدون مشاركة شعبية؛ لأن أسمى رأسمال حقيقي في التنمية هو الإنسان، يقول العالم الانكليزي «ستيوارت هيل»: «إن كل فرد من أفراد الأمة ممن يملك فكراً صحيحاً وعقيدة واضحة هو بذاته دولة مستقلة قائمة على أساس الحرية ومن مجموع هؤلاء الأفراد تتكون حكومة ذات جدارة عالية»(٥٧). وتعد المشاركة في العمل السياسي معياراً لقياس شرعية النظام ومؤشراً ايجابياً للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وجوهر العملية الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات، ووفقاً لذلك فإن الدولة الحديثة تتميز عن الدولة التقليدية بالمشاركة في العمل السياسي، وكلما تزايد حجم المشاركة من المواطنين كلما دَلَّ ذلك على شرعية النظام الحاكم، ومؤشراً ايجابياً باتساع مساحة الحرية والأمان في الاختيار، «كما يدل على اتساع فرص أفراد المجتمع للولوج إلى المجال المدني من خلال تكوين المؤسسات الحداثية وعبرها تنتظم نشاطات المجتمع باستقلالية عن الإدارات الحكومية، وهي فرص تعمل على اتساع حجم مشاركة أفراد المجتمع في حقول التنمية البشرية، وحجم تمثيلهم سياسياً واجتماعياً، ومن ثم تمكينهم بالمشاركة في الشأن العام، وبغير ذلك يبقى الأمن غير مستقر والفوضى

(٥٥) ينظر: إبراهيم أبراش، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية، الجُزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا، ص ١١٤-١٢٧.

(٥٦) ينظر: سام دلة، أين نحن من دولة القانون والمؤسسات والحكم الجيد والرشيد السديد، ورقة عمل في مؤتمر عمداء كليات الحقوق العربية، موقع نساء سورية، في ٢٠٠٥/٨/٢٨.

(٥٧) ينظر: وثيقة مؤتمر قضايا الاصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ، منتدى الاصلاح العربي، آذار ٢٠٠٤.

السياسية قائمة والتوترات العرقية والطائفية تتعمق»[٥٨].

سادساً: إشاعة ودعم ثقافة التسامح والتعايش السلمي.

عن طريق «إعادة النظر في مفاهيم الوحدة والاختلاف، ونبذ الاحادية والإقصاء وتبني الثقافة العقلانية–النقدية، والانفتاح الفكري والمعرفي ونبذ ثقافة العنف والتعصب، وتعزيز قيم العدالة في النظام الاجتماعي– السياسي، وإعلاء شأن الانتماء الوطني والهوية الوطنية، وإرساء مبدأ المواطنة كأساس للمساواة التامة بين المواطنين، وتعزيز مبدأ الشراكة الفعلية بين أطراف المجتمع في البناء واتخاذ القرار»[٥٩].

ويعد الخطاب السياسي العقلاني أحد أهم الآليات لإشاعة ودعم ثقافة التسامح والتعايش السلمي، «وأداة للتواصل والتفاعل مع الآخر، لمناقشة أفكاره ومعتقداته السياسية داخل مجتمع ما، وآلية للتعبير عن غايات ومصالح الجماعة التي ينتمي لها، سواء كانت قومية أم أثنية أم حزبية، وغيرها من الأنتماءات الأخرى، من هذا المنطلق مَثَّلَ الخطاب السياسي أداة فاعلة ومؤثرة في الازمات السياسية، إذ قد يتحول الى أداة للتفاهم أو الصراع، بمعنى أما أن يقود نحو حل الأزمة أو تعقيدها، فإذا كان الخطاب ذا توجه إيجابي ومنفتح على فهم التناقضات والأختلافات مع الفرقاء السياسيين، سيقود نحو حل الأزمة السياسية بشكل متوازن أو جذري، أما إذا كان ذا توجه سلبي سيتسم بالتوتر والتشنج ومن شأنه ان يعقد الأزمة ويضاعف من حدتها، وربما تنتهي نحو تهديد الأستقرار السياسي والأجتماعي»[٦٠].

شهدت العملية السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ استقطابات إثنية من خلال الخطاب السياسي، «قاد إلى تشويه البنية الاجتماعية والسياسية العراقية، وهذا يعني عدم قدرة السياسيين على احتواء الأزمات السياسية الاجتماعية التي تواجه النظام السياسي وهي تحمل في جيوبها أزمات أخرى كامنة، وعجز الخطاب السياسي أيضا يسجل عدم إدراك الحكومة مخاطر الاستقطابات الإثنية الذي ينافسها في تطبيق برامجها الحكومية، ويكشف انتشار ظاهرة الهويات الفرعية عن انعدام النقد السياسي في محاولة الاصلاح. ويؤدي الزعماء والقادة من خلال خطابهم وسلوكهم السياسي دوراً مهماً في إذكاء روح التعددية والتسامح والتعايش أو خلاف ذلك، إذ قد يتسببون في تقسيم المجتمع، كما فعل ميلوسوفيتش في يوغسلافيا، أو يبنون روح المشاركة الوطنية، كما فعل غاندي ونهرو في الهند ومانديلا في جنوب أفريقيا. وتتعرض الخطابات السياسية لتمزيق النسيج المجتمعي وإذكاء النزعة الإثنية وتقوية الهويات الفرعية، وتحذر منها وكأنها تدافع عن المجتمع حقاً، وأخرى بالعكس نجدها تقف إلى جانب النزعة القومية و تسوغها وتجد لها

(٥٨) فؤاد الصلاحي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية المدنية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل الخاصة بالتعليم من أجل مواطنة ديمقراطية، ٢٠٠٥.

(٥٩) للمزيد من التفصيل ينظر: ايمن احمد محمد، دور النظام السياسي في بناء البعد السياسي للأمن الإنساني العراق إنموذجاً، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٦، ص٢٣٤–٢٣٨.

(٦٠) ينظر: ايمن احمد محمد و رنا مولود شاكر، عقلنة الخطاب السياسي لتحديد مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان العراق، بحث مُلقى في المؤتمر الثامن عشر لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، في ٢٠١٨/١١/٦، ص١.

ما يجعلها نتيجة طبيعة للظروف السياسية الراهنة وكأنها أزمة مجتمعية حقيقية وليس تنوعاً ومصدر إثراء للمجتمع، وتعمل ذلك لتكسب موقفاً سياسياً ترصده إلى جانبها فهي خطابات ذات صفة مرواغة، وهنا تطرح مشكلة علاقة السياسي بالسياسي وأثرها في ظهور النزعة القومية والكشف عنها وتردد الناس بين الحقيقة والتدليس، والمطلوب في الواقع السياسي العراقي، أن يعكس السياسي المبدع تجارب حقيقية في تحقيق سياسة عقلانية، ويوظف طاقاته لابتكار مناهج التصحيح والمعالجة، لا أن يوظف طاقاته السياسية والإدارية في ابتكار كيفية بلوغ مناصب السلطة في إدارة الحكم من خلال التعبئة القومية أو المذهبية. وبذلك أدت الخطابات السياسية غير العقلانية إلى انتهاك الكثير من الحقوق والحريات الأساسية، ومن ثم شكلت عنصراً مهماً من عناصر التهديد للأمن السياسي للمواطن العراقي»[٦١].

سابعاً: تعزيز الثقة السياسية بين الحاكم والمحكوم.

إن موضوع الثقة السياسية ضرورة مهمة وحيوية في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولا يمكن أن نشهد حكماً صالحاً يمكن أن يخدم الشعب، ويلبي مطالبهم من دون التعاون بين الطرفين، «وإن غابت الثقة بينهما انعدم التعاون، وينعكس ذلك سلباً على الاستقرار السياسي، وتصبح علاقة الشك والريبة هي الحاكمة لطبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين، وهنا لا يمكن للمواطن أن يمتثل لقرارات الحكومة طوعاً، وتلجأ الحكومات عادةً إلى استخدام أدوات القسر والارغام؛ لإخضاع المحكومين، مما يؤدي إلى انعدام الأمن السياسي للمواطنين من خلال انتهاك الحقوق والحريات» [٦٢].

لذا فإن التوجه الايجابي بين الافراد والمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، يتكامل عن طريق معرفة مدى تحقيق تلك المؤسسات لأهداف المواطن، مما يعزز الثقة السياسية التي تعد ضرورة للديمقراطية والاستقرار الاجتماعي والسياسي، فالمواطن الذي يثق بحكومته يدفع الضرائب ويمتثل لقراراتها وينفذها، ويحافظ على المال العام.

(٦١) ينظر: ايمن احمد محمد، الفساد السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٢١-٢٢٢.
(٦٢) ينظر: أحمد سليم البرصان، علم السياسة: المفاهيم والاسس- الدولة- السلوك السياسي- السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٠-٣٠٣.

الخاتمة

إن الأمن السياسي يستند إلى نظام ديمقراطي فاعل يُعد الأساس في تحقيقه وحمايته، فهو يشير إلى وجود عوامل غير تقليدية تمس حقوق المواطنين، وهي بحاجة إلى الأخذ بالأسلوب الديمقراطي، لضمان المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، مُساءلة صانع القرار عن نتائج السياسات الحكومية المطبقة، احترام سيادة القانون، حقوق الإنسان وقضايا الحكم، عن طريق وجود مؤسسات ديمقراطية وقواعد منصفة وعادلة تشمل الجميع، وبخلافه تنعدم فرص المشاركة والتمكين، والحكم غير ممكن عمليا، لأن جوهر الديمقراطية هو ما يتحقق من انجازات على مستوى الحقوق والحريات، كحق المواطن في الإسهام في التشريع وإدارة أمور الحكم، وما تحققه من مساواة قانونية وسياسية، ومراعاة التكامل بين الحقوق والحريات، سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم ثقافية، كونها جوهر بناء الأمن السياسي ومن ثم بناء الأمن الوطني.

إن تحقيق أو تعزيز الأمن السياسي مع كل ما يعترضه من معوقات، ليس بالأمر المستحيل، لاسيما فيالأنظمة السياسية الديمقراطية التي تعمل وفق مبدأ الفصل بين السلطات، والتي تمتلك برلمانات حقيقية تمثل الإرادة الشعبية لا تنبثق منها إلا حكومات تكون مراقبة في كل ما تقوم به من وظائف، وتحاسب على التقصير في تطبيق برنامجها الحكومي، لأننا نعتقد أن كل الانتهاكات إنما تحدث من الحكومة لاحتكاكها المباشر بالمواطنين، ولأنها تملك كل الوسائل المادية والبشرية، وقيادة القوات الأمنية التي بإمكانها تسخيرها لخدمة المواطنين وحمايتهم أو لقمعهم واذلالهم عندما تكون البرلمانات ليست بالمستوى المطلوب، وحتى يكون بالإمكان تحقيق وتعزيز الأمن السياسي نجد أن ممارسة الديمقراطية على المستوى النخبوي والقاعدي تكون الخطوة الأولى، ومن الضروري جداً أن تستكمل بالخطوة الأهم عملية بناء الحكم الصالح كإطار تنمو وتزدهر فيه الحقوق والحريات المدنية والسياسية وسائر الحقوق الأُخر لما يتميز به من احتوائه على مبادئ وأسس كفيلة بتحقيق الهدف المنشود.

أما أهم الاستنتاجات فيمكن تلخيصها بالآتي:

١- دخول الدولة ومؤسساتها طرفاً في الصراع السياسي أدى إلى افتقادها سمة الطرف المحايد، مما دفع بالأفراد إلى البحث عن مرجعيات قبلية وعشائرية ومناطقية وطائفية بديلة للمرجعية الأم ممثلة بمؤسسات الدولة، التي اتضح أنها مجرد سلطة تحاول توظيف حالة التداخل المرجعي لإدامة سيطرتها.

٢- إن مرحلة الفوضى الناتجة عن عملية التحول من الحكم الديكتاتوري إلى الديمقراطية (ومنها العراق) لها آثار سلبية انعكست على العديد من الحقوق والحريات العامة، وشكلت خرقاً من نوع خاص لحقوق الإنسان يصل إلى مرتبة النفي المطلق لفلسفة ومبدأ حقوق الإنسان الأساسي وهي المساواة. ومن جملة السلوكيات الفاسدة والانتهاكات لحقوق الإنسان جراء تطبيق نظام الغنائم الحزبي تبرز مسألة الوظيفة العامة التي في جوهرها؛ أن لا تتمتع الإدارة بسلطة تقديرية في اختيار موظفيها، وعليها أن تحترم مبدأ المساواة في الوظائف العامة من دون التمييز على أساس الجنس أو الدين

أو الآراء السياسية للمرشحين، وعليها مبدئياً أن تعمد إلى اختيار الموظفين عن طريق الكفاءة والقدرة والإمكانية.

٣- إن غياب الإرادة السياسية لإخضاع الحكومة للمحاسبة في حالة انتهاك الحقوق والحريات يعد من أهم أسباب انتهاك أمن المواطن السياسي. إذ تُعَد الرغبة السياسية لدى أعضاء البرلمان كأفراد أمراً بالغ الأهمية فإذا لم يتوافر لدى النواب المنتخبين الالتزام أو الإرادة السياسية لإخضاع الحكومة للمحاسبة، لن ينفع أي قدر من السلطة الدستورية على المستوى التشريعي أو القانوني، بممارسة تأثيرهم، وفي حالة عدم رغبة نواب البرلمان في ممارسة سلطاتهم للتدقيق في أعمال الحكومة، تتحول كل سلطات دستورية أو قانونية إلى حالة من الجمود، وقد لا يهتم نواب البرلمان كثيراً بالتدقيق لعدة أسباب، أهمها السياسات الحزبية، إذ لا تحرص الأحزاب السياسية التي لديها أعضاء في البرلمان والحكومة أيضاً، الإشراف على نظرائها في الحكومة على نحو انتقادي، نتيجة لذلك، لن يتم استعمال (أفضل) الممارسات وأدوات الرقابة البرلمانية للرقابة على الحكومة، باستثناء المواقف الطارئة والفضائح.

٤- إن اهم تحديات الأمن السياسي تكمن في طبيعة العلاقة بين السلطة الحاكمة والمواطن من جهة وبين المواطنين انفسهم من جهة ثانية، إذ كلما ابدى النظام السياسي مرونة في التعامل وسعى الى تلبية حاجات ومطالب الشعب كلما تعززت الثقة بين الطرفين ويتعزز تبعا لذلك أمن المواطن السياسي الذي يعد مدخلا وأساسا لتعزيز الأمن الوطني. أما طبيعة العلاقة بين مكونات الشعب كلما كانت مبنية على التعاطي والتفاعل والتسامح واحترام خصوصية الطرف الآخر كلما تحقق التعايش السلمي والاستقرار المجتمعي وتصبح العلاقة مصدر إثراء فكري ومعرفي وتتبلور هوية وطنية جامعة تعتمد مبدأ المواطنة كإطار يحفظ التنوع والتعدد، مما ينعكس بشكل ايجابي على تعاطي السلطة الحاكمة مع المجتمع ككل.

٥- لم تستطيع سائر الدول التي عانت من صراعات وانقسامات وحروب أهلية ان تنهي الانتهاكات التي تعرض لها المواطنين، وابعاد الايديولوجيات الدينية عن التوظيف السياسي، وجعل الدين علاقة خاصة بين الإنسان وربه، إلا من خلال تبني المفاهيم الديمقراطية والدولة المدنية، التي تحترم منظومة الحقوق والحريات وتعمل على صيانة وتعزيز الأمن السياسي للمواطن.